

وذلك على الرغم من أن قسما من أصحاب هذه الاملاك هم من الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون تحت حكم اسرائيل ، وذلك لان القانون الاسرائيلي يعتبرهم غائبين ...
ثانيا : اجراءات استغلال الاراضي للعام ١٩٤٩ :

منح الحكام للعسكريون بموجب هذه الاجراءات صلاحيات باغلاق أية منطقة ، وذلك باعلان أن هذه المنطقة " مغلقة " لاسباب أمنية " ، ولا يسمح بالدخول اليها الا بموجب تصريح خطي مسبق من الحاكم العسكري ، وبالتالي يمنع أصحاب هذه الاراضي في المنطقة المغلقة - وهم من الفلسطينيين - من دخول اراضيهم وزراعتها وتتحول هذه الاراضي " المغلقة " بعد فترة من الزمن الى اراضي غير زراعية ، وبموجب هذه الاجراءات فإن لوزير الزراعة الحق - من أجل تأمين زراعتها - في تسليمها الى شخص آخر لزراعتها ولما كان التنسيق كاملا وتاما بين الحكام العسكريين وبين وزير الزراعة ، فإن مثل هذه الاراضي المغلقة وغير المزروعة كانت تنقل دوما الى المستوطنين اليهود .

ثالثا : قانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في ساعة

الطوارئ عام ١٩٤٩ :

ويتعلق هذا القانون بالعقارات في المدن الفلسطينية ، وقد اعطى هذا القانون صلاحيات للحكومة " الاسرائيلية " باصدار أوامر بالاستيلاء أو أوامر اسكان وفقا للدوافع التالية

١- حماية البلاد . ٤٣